

الفصل السادس

العنصر النوعي في الفرز السريع

Chapter Six

The Qualitative Component of the Quick Count

يترتب على مراقبي
الانتخابات التركيز
على نوعية العملية
الانتخابية قبل اليوم
الانتخابي وخلال
وبعده.

لعلّ فرز الأصوات النهائي هو أكثر ما يجذب الانتباه في العديد من عمليات مراقبة العملية الانتخابية. غير أنه لا يمكن الإحاطة بجوانب هذه المسألة تماماً. فيُحدّد فرز الأصوات الفائزين والخاسرين في اليوم الانتخابي، ممّا يجعل نزاهة عملية الفرز مصدر قلق دائم في العديد من البلدان. ولكنّ الفرز السريع ليس إلاّ وجهاً من أوجه العملية الانتخابية. لا ريب في أنّ فرز الأصوات الدقيق والنزيه يشكل شرطاً ضرورياً لإجراء انتخابات ديمقراطية، غير أنّ هذا الشرط ليس كافياً وحده. فقد تعرّضت نتائج الانتخابات للكثير من التلاعب، واختلفت بالتالي عن نتائج الفرز والجدولة. أما بعض الأمثلة حول إلغاء إرادة الناخبين فهي: منع الأحزاب والمرشحين الشرعيين من الظهور خلال الاقتراع، والاستعانة بالقوانين والأنظمة الانتخابية خلافاً للأصول، وتمويل الحملات بطريقة غير قانونية بما في ذلك استعمال موارد الدولة بطريقة غير مشروعة، ومنع إطلاق الحملات العلنية والحرّة، وتخويف الناخبين ورشوهم، واستعمال لوائح تسجيل ناخبين زائفة، والتدخل في سرية التصويت، والتلاعب بإدارة الانتخابات وآليات تقديم الشكاوى، بالإضافة إلى الحؤول دون تولي الفائزين الشرعيين مناصبهم.

يجب ألا تكون مراقبات
الانتخابات الجارية مبنية
على الدلائل الانطباعية
أو على الأقاويل فقط.

لكلّ هذه الأسباب، يترتب على مراقبي الانتخابات التركيز على نوعية العملية الانتخابية قبل اليوم الانتخابي وخلال وبعده، كما أنّه يجب ألا تكون مراقبات الانتخابات الجارية مبنية على الدلائل الانطباعية أو الأقاويل فقط. فلا يمكن الوثوق بالدلائل الانطباعية والأقاويل، خاصةً وأنها لا تزيل الغموض الذي يكتنف عدداً كبيراً جداً من الأسئلة. من هنا، يجب تقدير المشاكل النوعية في العملية بأكثر قدر ممكن، من أجل تمييز أثرها على نحو ملائم. فعلى سبيل المثال، في حال التلاعب بالأوراق الانتخابية غير المستعملة، لا شكّ في أنّ هناك ما يستدعي القلق. أما السؤال الأهم الذي يمكن طرحه فيتضمن: ما هو مدى انتشار هذه المشكلة؟ هل تمّ التلاعب لصالح فريق على حساب فرق آخرين؟ هل كان التلاعب جزءاً من مخطط أكبر يهدف إلى التدخل في نتائج الانتخابات؟ أما الطريقة الوحيدة للإجابة عن هذه الأسئلة المهمة، فتكمن في جمع المعلومات الموثوق بها والنظامية التي يدلي بها المراقبون الخاضعين لتدريب مكثف.

يُقسم هذا الفصل إلى جزئين، ويقدم المبادئ التوجيهية الأساسية لتصميم العنصر النوعي المتعلق بمراقبة اليوم الانتخابي. يستعمل المراقبون الاستمارات الموحدة لجمع المعطيات النوعية، فيباشرون عملهم هذا بتصميم هذه الاستمارات. ماذا يجب أن يقيس المراقبون؟ ما هي الأسئلة التي يجب إدراجها؟ ما هي المبادئ التي يجب اتباعها من أجل التأكد بأنّ الأسئلة التي طرحت في الاستمارات ستؤدي إلى دلائل موثوق بها ومفيدة؟ ما هي الأخطاء الأكثر شيوعاً وكيف يمكن تفاديها؟ جرى التطرق إلى هذه المشاكل مع مناقشة استمارات المراقبين التي استعملت في هذا المجال. يناقش الجزء الثاني من الفصل مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي يمكن استعمالها لتحليل النتائج النوعية.

**توفّر المعطيات
النوعية طريقة
نظامية لتقييم عمليات
اليوم الانتخابي على
أسس وطنية.**

لا بدّ من التشديد على مسألتين تمهيديتين في ما يتعلق بالعنصر النوعي في مراقبة العملية الانتخابية. تنصّ المسألة الأولى على أنّ المنهجية العامة التي تحكم تقييم الانتخابات النوعي، من خلال تقارير المراقبين، هي نفسها المنهجية التي تدعم استخراج معطيات فرز الأصوات في عملية الفرز السريع. تصدر التقارير النوعية عن المراقبين أنفسهم والمراكز الاقتراعية ذاتها التي تستعمل لاسترداد معطيات فرز الأصوات. تذكر أنّ مراكز الاقتراع هذه ليست سوى نقاط لأخذ العينات يحددها الانتقاء العشوائي، ممّا يعني أنّ المعطيات النوعية التي يجمعها المراقبون تتمتع بالخصائص الإحصائية نفسها التي تتمتع بها معطيات فرز الأصوات. يمكن تعميم نتائج تحليل معطيات العينة النوعي، بشكل موثوق به، على نوعية العملية بكاملها يوم الانتخابات، في كل أنحاء البلاد. كما يمكن تطبيق هوامش الخطأ نفسها. بفضل هذه المميزات، توفر المعطيات النوعية طريقة نظامية لتقييم عمليات اليوم الانتخابي على أسس وطنية.¹

**نظراً لصعوبة تنظيم
الانتخابات الوطنية،
يجب التوقع أنّ بعض
الأمر قد لا تسير
كما ينبغي خلال اليوم
الانتخابي.**

أما المسألة الأساسية الثانية التي ينبغي إبرازها فهي: إنّ الانتخابات الخالية من الشوائب تماماً لا وجود لها في الواقع. كما أنّ حدوث الأخطاء لا يفترض بالضرورة وقوع الاحتيال. فالانتخابات التي تجري على صعيد البلد كله تشكل حدثاً يصعب التخطيط له وإدارته. من هنا، تُرتكب الأخطاء، بطبيعة الحال، خلال اليوم الانتخابي في كل مكان. في أغلب الحالات، تعود هذه الأخطاء إلى مجرد خطأ بشري. فقد يصاب المسؤول عن المركز بوعكة صحية، فيعجز عن الحضور إلى المركز الاقتراعي صباح الانتخابات. فيؤدي هذا التغيب إلى نقص في عدد الموظفين المطلوب. كما يحتمل، من ناحية، استبدال مكان بعض المعدادات أو إرسالها، عن غير قصد، إلى المركز الاقتراعي غير الصحيح. من ناحية أخرى، قد لا يفتح أحد المراكز الاقتراعية أبوابه في الوقت المحدد، لأنّ أحدهم قد نسي إخبار المشرف عن ضرورة فتح الباب باكراً صباح الأحد، كي يتمكن الموظفون الرسميون من تجهيز المكان. ونظراً لصعوبة تنظيم الانتخابات الوطنية، يجب التوقع أنّ بعض الأمور قد لا تسير كما ينبغي خلال اليوم الانتخابي.

¹ غالباً ما تتعلق عمليات الفرز السريع التي نتطرق إليها في هذا الدليل بالانتخابات الوطنية (على غرار الانتخابات الرئاسية وانتخابات التمثيل النسبي للوائح حزب سياسي وطني). تعدّ المعطيات التي تجمع لعمليات الفرز السريع المماثلة موثوق بها إلى حد كبير، بهدف تقييم التطورات الوطنية، غير أنها لن تستطيع بالضرورة تقييم العمليات والنتائج على المستويات ما دون الوطنية، كما يحدث عند انتخاب العضو المنفرد في المقاطعات النيابية، أو في الانتخابات المحلية، إلا إذا كان الفرز السريع قد خصص بالتحديد لهذا النوع.

يملك المحللون الذين يستعملون المعطيات النوعية الأداة التي تخولهم تحديد إذا كانت "الأخطاء" في تحليل المعطيات

النوعية، على الصعيد الوطني، هي أخطاء عشوائية أو نظامية.

أما النقطة الأهم في ما يخص هذه الحوادث فهي الانتباه إلى أن هذه الأخطاء هي بشرية وغير متعمدة. ففي المجتمعات حيث استشرت الممارسات الفاسدة أثناء الانتخابات لعقود عدّة، يميل السكان، والأمر مفهوم، إلى إثارة الكثير من الشكوك حول أيّ عيب يطاول اليوم الانتخابي. غير أنه لا يصحّ الاستنتاج بأنّ كلّ مشكلة تحصل في اليوم الانتخابي تشير بالضرورة إلى احتيال، سعياً لتغيير مسار الانتخابات. فالأخطاء البشرية المماثلة تكون عادة عشوائية، وهي لا تحذو حذو أيّ نمط معروف. أضف إلى أنّ الخطأ العشوائي يعني في العادة أن "الأخطاء" لن تصبّ، في نهاية المطاف، لصالح أحد الأحزاب السياسية أو أحد المرشحين.

لمّا كانت معطيات المراقبة النوعية تعتمد، كلّ الاعتماد، على المبادئ الإحصائية نفسها التي تستخدم للحصول على معطيات الأصوات في عملية الفرز السريع، فإنّ المحللين الذين يستعملون المعطيات النوعية يملكون الأداة التي تخولهم تحديد إذا كانت "الأخطاء" في تحليل المعطيات النوعية، على الصعيد الوطني، هي أخطاء عشوائية أو نظامية. توجد أسباب كثيرة تدعو إلى الفلق بخصوص أدلة على أنماط نظامية من "الأخطاء". من هنا، لا بدّ من الإبلاغ عن المشاكل العشوائية؛ مع ذلك، من الأهم أن يحدّد المحللون عواقب المشاكل اللاعشوائية. فعلى سبيل المثال، قد تظهر التحاليل أنّ عدداً غير متكافئ من المشاكل التي تحرم الناخبين من أداء حقهم الانتخابي تشهد مناطق تشتهر بكونها معاقل المعارضة التقليدية؛ ولا ننسى المشاكل التي تشير إلى حصول عدة عمليات تصويت في معقل الحزب الحاكم، بنسبة حدوث كانت لتؤثر على النتائج الانتخابية. هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، يستطيع التحليل أن يثبت أنّ المشاكل لا تتبع نمطاً تمييزياً على المستوى السياسي، أو أنّ الحادثة كانت صغيرة وعرضية.

تصميم استمارات المراقبة

يهدف الجزء النوعي من عملية مراقبة الفرز السريع إلى توفير تقييم نظامي وموثوق به بشأن أوجه العملية الانتخابية المهمة. غير أنّ أيّ تقييم فعلي يحتاج إلى نماذج قياسية كي تكون مرجعاً لتقييم السلوك. تفصل القواعد الإدارية عادة تفصيلاً دقيقاً الإجراءات المفترضة في كلّ مركز اقتراعي، يوم الانتخابات، وتحدّد مبادئ توجيهية واضحة تشمل اختيار موظفي المركز الاقتراعي وتحديد واجباتهم. كما تُحدّد القواعد والمبادئ الإدارية نفسها الإجراءات المقبولة لإدارة المركز الاقتراعي. فهي تعيّن، نموذجياً، المعدات اللازمة في المراكز الاقتراعية، وتعطي التعليمات لموظفي المراكز، كما تُحدّد تدابير معالجة المخالفات. فتصدر السلطات الانتخابية هذه التدابير وفقاً للقانون، كما يتوجب عليها أيضاً أن تناشد العامة بالإدلاء بأرائهم، وتسعى إلى توافق سياسي واسع. قد تكتشف منظمات المراقبة المحلية أنّ القواعد الرسمية غير مكتملة، أو تحكّمية، أو لا ترقى إلى مستوى المقاييس المتوخّاة. فإذا كان الأمر على هذه الحالة، على المراقبين الإشارة إلى هذه المشاكل في تقرير. ولكن عندما يتعلّق الأمر بتصميم استمارات المراقبة النوعية، تشكل القواعد التي تحددها السلطات الانتخابية نقطة البداية. تعتبر هذه القواعد عامّة، وتحدّد المقاييس المقبولة رسمياً أو غير المقبولة في عمليات اليوم الانتخابي داخل مراكز الاقتراع.

كم يجب أن يبلغ طول الاستمارات؟

عندما تقرّر مجموعات مراقبة الانتخابات، أولاً، المشاكل النوعية التي تريد تقييمها بدقة، فإنها تعدّ في أغلب الأحيان لائحة طويلة بالأسئلة التي تتعلق بإجراءات اليوم الانتخابي كي يطرحها المراقب. لا ريب في أنه يمكن طرح عدد هائل من الأسئلة "الهامة" حول نوعية العملية الانتخابية، غير أنه من المستحيل طرح كلّ سؤال محتمل، والحصول على المعطيات المفيدة في الوقت المناسب، لأسباب عملية. فالمشكلة تكمن في القيود التي تفرضها الموارد، ممّا يستدعي اللجوء إلى الخيارات الصعبة.

بهدف زيادة أثر

المراقبة إلى أقصى

حد، يجب أن تتمكّن

مجموعات المراقبة

من جمع المعلومات

الأساسية وتحليل

المعطيات سريعاً

وتفسيرها وإصدارها

بالسرعة نفسها

أيضاً.

إنّ أهمّ القيود في يوم الانتخابات هي ضيق الوقت. فكلّما زادت كمية المعطيات التي يُفترض بالمراقبين جمعها، كلّما استغرق جمع المعطيات ونقل المعلومات وإدراج البيانات في الملفات الحاسوبية وتحليلها وقتاً إضافياً. بهدف زيادة أثر المراقبة إلى أقصى حد، يجب أن تتمكّن مجموعات المراقبة من جمع المعلومات الأساسية وتحليل المعطيات سريعاً، وتفسيرها وإصدارها بالسرعة نفسها أيضاً. يرمي المواطنون إلى معرفة إن كانت الانتخابات تسير "على ما يرام" أو "على نحو رديء" خلال اليوم الانتخابي. فهم يريدون أن يعرفوا عادة إذا فتحت المكاتب الاقتراعية في الوقت المحدد مثلاً، قبل إغلاقها نهائياً. وبما أنّ الوقت حيوي، يجب أن تكون الاستمارات النوعية التي تنقل المعلومات قصيرة. وبعد مراعاة هذا الأمر، يتمثل التحدي الثاني بتقرير أيّ من الأسئلة النوعية هي الأهم. لدى اتخاذ القرار حول ما يجب تقييمه وقياسه، تنصّ المهمة التالية على تقرير الطريقة المثلى لتصميم نموذج القياس.

ما من لائحة بأسئلة نوعية تصلح لكلّ انتخابات في كلّ البلدان، بشكلٍ متساوٍ. من المستحسن تخصيص بعض الوقت للتفكير في المشاكل الخاصة التي قد تتعلّق بانتخابات معينة وحدها. فعلى سبيل المثال، في حال شهدت إجراءات اليوم الانتخابي، حديثاً، تجربة مع التدخل العسكري، وعبرت الأحزاب السياسية وغيرها عن قلقها من إمكانية تكرار هذه التجارب، تتوقّر أسباب كافية حينذاك لإدراج أسئلة حول الدور العسكري أو دور الشرطة، في استمارات المراقبة النوعية. أما في حال ظهور أسباب تدعو إلى الاعتقاد أنّ بعض بطاقات هوية الناخبين لم توزّع بشكل عامّ، أو أنّ تسجيل الناخبين في اليوم الانتخابي سيثير المشاكل، فلا بدّ من تضمين أسئلة حول هذه المشاكل في استمارات مراقبة النوعية.

من المستحسن

تخصيص بعض

الوقت للتفكير في

المشاكل الخاصة التي

قد تتعلّق بانتخابات

معينة وحدها.

ما هو عدد الأسئلة التي يجب أن تتضمنها استمارات المراقبة النوعية؟ ما من قاعدة صارمة وسريعة التنفيذ في هذا الإطار؛ ولكن معظم مجموعات مراقبة الانتخابات، الخبيرة بهذا المجال، تستخدم استمارات مراقبة نوعية تحوي ما بين 12 و 15 سؤالاً. تظهر التقارير أنّ التقارير النوعية في اليوم الانتخابي لا تستخدم، إلا نادراً، معطيات صادرة عن أكثر من 8 أسئلة من أصل 12 أو 15 سؤالاً. أما سبب التقيد بهذا العدد فيعود إلى أسباب عملية: فمن المستحيل بكلّ بساطة جمع أكثر من 15 سؤال حول المراقبة النوعية، ونقل الأسئلة، وإدراجها في الحاسوب، وتحليلها، من أجل التبليغ عنها لاحقاً وفي الوقت المحدد خلال عمليات اليوم الانتخابي. لكن، في حال استحالة استعمال المعطيات، لم تُجمع إذاً؟

إن كانت الاستمارات قصيرة للغاية (أي يُطرح فيها من 12 إلى 15 سؤال ليس إلا)، أفلا يعني هذا أننا لن نحصل على بعض المعلومات المهمة؟ لا، على الإطلاق. تشير التجارب إلى أنّ المعلومات المطلوبة لتحديد حسن سير الانتخابات يمكن حصرها في 12 إلى 15 سؤالاً. فإذا أرادت مجموعات المراقبة طرح المزيد من الأسئلة المفصلة حول نوعية العملية الانتخابية، يمكنها تنفيذ ذلك من دون التخلي عن الاستمارات النوعية القصيرة بالكامل. كيف؟ يجري عادة جمع المعلومات النوعية الإضافية عبر طريقتين، تعتمد إحداها على الطلب من مراقبي الفرز السريع جمع معطيات نوعية إضافية ضمن استمارة منفصلة. يمكن جمع المعلومات الإضافية، المتضمنة في هذه الاستمارة، من المراقبين بعد اليوم الانتخابي. أما سبب الإبلاغ عن هذه المعطيات بطريقة منفصلة، فهو تفادي تحميل نظام الاتصالات فوق طاقته. بدلاً من ذلك، يستطيع المراقبون الذين لا يشكلون جزءاً من عملية مراقبة الفرز السريع أن يجمعوا معطيات نوعية أكثر تفصيلاً. في مطلق الأحوال، يمكن إدراج هذه المعطيات الإضافية في تقرير أكثر تفصيلاً، بعد الانتخابات. أما النقطة المهمة فهي ضرورة الإبلاغ عن هذه المعلومات بشكل منفصل، لئلا يزيد الضغط على نظام الاتصالات. فالمعلومات لا تُفقد بل يتم جمعها لتحليلها لاحقاً.

المسموح والممنوع في طرح الأسئلة

يشكل تصميم أسئلة استمارات المراقبة مهمة تتصدر سلم الأولويات، وتتطلب الصبر والانتباه الشديد إلى التفاصيل. تفتقر التجارب السابقة أنّ الطريقة الفضلى لتصميم الأسئلة تنصّ على المباشرة بتوظيف فريق عمل، يضافر أعضاؤه جهودهم في ما بينهم. يجب أن يتمكن هذا الفريق من تحديد أهمّ الأسئلة النوعية التي يبلغ عددها ما بين 12 و 15 سؤالاً، كي يطرحها المراقبون، كما عليهم أن يعوا بعض العناصر الأساسية التي توجّههم عند اتخاذ قرارات واعية حول الطريقة المثلى لطرح هذه الأسئلة. ولهذا السبب، لا بدّ من أن يتمتع بعض أعضاء فريق العمل ببعض الخبرة في هذا المجال.

إنّ الطريقة الفضلى
لتصميم الأسئلة تنصّ
على المباشرة بتوظيف
فريق عمل يضافر
أعضاؤه جهودهم في ما

يبادر المنسق بين المتطوعين عادةً إلى تصميم الاستمارات. لكن عليه أن يتعاون مع عدّة أفراد إضافيين، ومنهم:

- المدير التنفيذي أو عضو من مجلس الإدارة - من الضروري أن يكون المسؤول متألّفاً والبيئة السياسية وأساليب تقييمها، للتأكد من أنّ الأسئلة تتناول المشاكل الأساسية المحتملة في إجراءات اليوم الانتخابي، كالحرمان من التصويت، أو التصويت غير القانوني وفقاً للوائح الشطب، أو ملء صناديق الاقتراع بطريقة غير شرعية، أو منح الأصوات إلى المرشّح غير المناسب، إلخ. وبالتالي، يترتّب على المدير التنفيذي وعلى عضو مجلس الإدارة، أو أيّ شخص آخر من هذا المستوى، المساعدة في تصميم الاستمارات.
- خبير في القانون الانتخابي - بما أنّ الأسئلة ترمي إلى تقييم نوعية عمليّات اليوم الانتخابي، فإنّ الفريق يحتاج إلى الاستعانة بشخص مطلع على كيفية سير العمليّات في اليوم الانتخابي. يعني هذا الأمر ضمّ فرد يعرف تفاصيل قانون الانتخابات والأنظمة الانتخابية، إلى الفريق.

• *المدرّب الرئيس* - على المراقبين أن "يخضعوا لتدريب حول استعمال الاستمارات". بعبارة أخرى، يتوجب على المدربين شرح تفاصيل كيفية استعمال الاستمارات، بدقة، للمراقبين. على عضو الفريق هذا أن يتمكن من التفكير في بنية الاستمارة ومحتواها من وجهة نظر المراقب، وأن يستبق كيف تصوغ بنية الاستمارات ومحتواها الشكل الذي يتّخذه تدريب المراقبين.

• *محلل معطيات* - يجب أن يتضمّن الفريق أحد الأشخاص المسؤولين عن تحليل المعطيات، في اليوم الانتخابي، من أجل مراعاة المسائل المنهجية في طرح الأسئلة، والتحديات العملية في نقل المعطيات، وإدراجها، بالإضافة إلى كيفية تحديد شكل المعطيات واستعمالها في اليوم الانتخابي.

يجب أن يشمل كل سؤال مقترح سلسلة من "الاختبارات".

بعد تأليف فريق العمل، تنصّ المهمة التالية على مضافة الجهود من أجل اتخاذ القرار الواضح والمفصل حول كيفية طرح كلّ سؤال بشكل دقيق. بفضل الخبرة المتراكمة في مجال تصميم الاستمارة النوعية، وتحديد مقاييسها، يمكن اقتراح بعض القواعد الصالحة لاتباعها. وفي الواقع، يجب أن يشمل كلّ سؤال مقترح سلسلة من "الاختبارات" التي يمكن إيجازها في ما يلي:

• *اختبار الإفادة* - على المحلّل أن يحدّد، أولاً، مدى أهمية الحصول على هذه المعلومة سريعاً بالنسبة لكلّ سؤال مقترح، وثانياً كيفية استعمال المعطيات التي تتأتى عن طرح هذا السؤال في التحليل. في حال غياب السبب الذي يستوجب الحصول على المعلومة بسرعة، أو عدم وضوح كيفية استعمال المعطيات من خلال طرح السؤال، يفضل حينذاك عدم طرحه.

• *اختبار الصلاحية* - تذكر أنّ الصلاحية تشير إلى معرفة مدى ملائمة مؤشر ما، أي المعطيات التي تتأتى عن أسئلة الاستمارات التي يتم الإجابة عنها، للمفاهيم الكامنة التي تتطلب قياساً. أمّا السؤال الذي يقتضي إجابة واضحة هنا، فهو: ما هو بالضبط المفهوم الذي يحدّده السؤال المطروح؟ وهل هناك من طريقة أفضل وأسرع وأوضح لصياغة السؤال من أجل تحديد هذا المفهوم؟

إن الصلاحية والموثوقية هما

مصدرا الأخطاء

الأكثر خطورة في ما

يتعلّق بمعطيات

المراقبة النظامية،

بعيداً عن أخذ

العيّنات.

• *اختبار الموثوقية* - الموثوقية مرتبطة بنماتك القياس. أما الهدف فهو تقليص الاختلاف بين ردود المراقبين، أي أنه يجب الحصول على مراقبين مستقلين يراقبون الحدث نفسه ويسجلون هذا الحدث بالطريقة نفسها تماماً. لدى طرح الأسئلة بطريقة غامضة، يزداد احتمال اختلاف النتائج التي يسجلها المراقبون لدى قياسهم الحدث نفسه بطريقة مختلفة. إذا لا بدّ من الملاحظة أنّ الصلاحية والموثوقية هما مصدر الأخطاء الأكثر خطورة في ما يتعلّق بمعطيات المراقبة النظامية، بعيداً عن أخذ العيّنات.

• *اختبار فئات الإجابة* - يجب أن تحترم فئات الإجابة عن الأسئلة شرطين على الأقل. أولاً، يجب أن تكون فئات الإجابة شاملة، ممّا يعني أنّ بنية سائر فئات الإجابة يجب أن تغطّي كلّ مجالات الإجابات ذات المغزى. ثانياً، يجب أن تكون فئات الإجابة حصريّة بشكل مشترك،

أي أنه لا يجب أن تتداخل سلسلة القيم الخاصة بفئة إحدى الإجابات مع تلك الكائنة في الفئات الأخرى.

● **اختبار الفعالية** - يجب تصميم فئات الإجابة بطريقة تؤدي إلى بلوغ أكبر قدر من الفعالية، عن طريق المحافظة على الحد الأدنى من هذه الفئات. يؤثر هذا الأمر بشكل ملحوظ على حجم المعطيات التي يتم نقلها. وكلما تقلص عدد فئات الإجابة في الاستمارة، كلما تم نقل المعطيات بطريقة أسرع وأدق. أضف إلى أنه يكفي، في هذه الحالة، استعمال أزرار أقل على لوحة مفاتيح الحاسوب، من أجل إدراج المعطيات في مجموعة البيانات الالكترونية.

ما هي الأمور التي يجب تفاديها

تفترض الدروس المستخلصة من التجارب السابقة تجنّب بعض الممارسات، وهي تشمل:

● **الأسئلة المفتوحة** - لدى تصميم استمارات المراقبة، يميل البعض إلى تضمين بعض الأسئلة غير المحددة التي يمكن الإجابة عنها بشكل مستفيض. فعلى سبيل المثال، إذا سجّل المراقبون أنه يعقل أن الشرطة قد تدخلت في نشاطات اليوم الانتخابي داخل مركز اقتراعيّ معيّن، من البديهي أن يرغب المسؤولون في معرفة ما جرى بالتفصيل. غير أن الاستمارات النوعية القصيرة ليست الأفضل لتسجيل هذه المعلومات، بل يجب جمع تفاصيل الحوادث التي خلقت أثراً ملحوظاً على العملية الانتخابية ضمن استمارات منفصلة. قد تؤدي الإجابات عن الأسئلة النوعية المفتوحة إلى "نتائج مثيرة للاهتمام"، لكنّ هذا النوع من المعطيات يكون مربكاً. فالإجابات غير المصنّفة عن الأسئلة المفتوحة، أو غير المحددة، هي نوع من "الدلائل الروائية". من هنا، يجب إعادة تصنيف هذا النوع من الإجابات في فئات مفيدة، لتشكل عنصراً من المساعدة التحليلية. أما المشكلة فهي أنّ تصنيف المعطيات المماثلة يستغرق الكثير من الوقت. ونظراً إلى الأهداف العملية كافة، من العسير تصنيف هذه المعطيات إلى فئات وتحليلها ضمن قيود زمنية حرجة للغاية.

● **الدقة المزيقة** - يرغب المحللون في العمل مستعنيين بنتائج دقيقة، لكنّ محاولة بلوغ مستويات عالية جداً من الدقة نادراً ما تُكلل بنجاح مضمون. ففقتضي الدقة الزائدة عادة جمع المزيد من المعطيات، ممّا يضاعف من العبء على المراقبين وأنظمة الاتصالات. كما أنّ إدراج المعطيات يتطلب المزيد من الوقت، ولا توقّر المعطيات في معظم الحالات نتيجة جوهريّة عندما يتعلّق الأمر بشرح الدليل أساساً. إليك المثل التالي المتعلّق بافتتاح مراكز الاقتراع:

لما كنا نرغب في معرفة الوقت الذي دسّ فيه الناخب الأول الورقة الانتخابية الأولى في صندوق الاقتراع داخل مركز اقتراعيّ معيّن، فقد طلبنا من المراقب تسجيل هذا الوقت بشكل دقيق، فكان التوقيت 8:02 صباحاً على سبيل المثال. قد تكون هذه الإجابة هي الأدقّ غير أنّ هذا المستوى من الدقة غير ضروري. أضف إلى أنّ هذا القدر من التحديد في السؤال يفرض تعقيدات من حيث استهلاك الوقت عند إدراج المعطيات والتحليل. إفتراض مثلاً أنّ خمسة مراكز اقتراعية تفتح في الأوقات التالية: 6:37 و 9:58 و 7:42

و11:59 و12:10. يتطلب تحديد معدل أوقات الافتتاح إضافة كل هذه الأوقات واقتسامها على عدد المراقبات، أي خمسة. تعمل الأنظمة الحاسوبية البسيطة وفق وحدات من 1، و10، و100 وهكذا دواليك. تكمن المشكلة في عدم التزام الساعة العادية بهذه الطريقة؛ فتتألف الساعة من 60 دقيقة لا من 10 أو 100، كما يتألف النهار من 24 ساعة لا من 10 أو 100. فيؤدي احتساب المعدلات البسيطة، بالتالي، إلى رقم عار عن المنطق وغير صحيح فعلياً. من الممكن طبعاً وضع نظام عدّ "يترجم" وقت الساعة العادية إلى وحدات قياسية، ومن ثم إعادة ترجمة هذه الوحدات القياسية مجدداً إلى الوقت العادي. غير أنّ هذه العملية غير قابلة للاستعمال، وتتطلب الكثير من الوقت، كما أنها تستلزم عملاً إضافياً غير ضروري. ففي نهاية النهار، ما نوّد معرفته فعلاً هو: ما هي نسبة المراكز الاقتراعية التي فتحت أبوابها في الوقت المحدد؟ ما نسبة المراكز التي "تأخرت" أو "تأخرت كثيراً"؟ وأي مراكز اقتراعية لم تفتح أبوابها قط وما عددها؟

استمارات المراقبة: مثال

توضح الاستمارة المبينة في الصورة 6-1 كيف تساعد مبادئ التصميم المذكورة في طرح أسئلة فعّالة وقابلة للاستعمال، تستوفي شروط اختبارات الإفادة والصلاحية والموثوقية والقياس والفعالية.^{2, 3}

تشمل "الاستمارة الأولى" ستة أقسام. يمثل القسم الأول، أي الرمز والمركز الاقتراعي، أرقام التعريف. يشير "الرمز" إلى رقم الرمز الأمني الذي يمنح لكل مراقب. بفضل استعمال هذا الرمز، يواجه الدخلاء صعوبة كبيرة في اختراق نظام المراقبة، أو التدخل في المراقبة. يخضع موظفو إدراج المعطيات لتدريب من أجل عدم إدراج أي من المعطيات الواردة من المتصلين الذين لا يقدمون رقم الرمز الصحيح. يجب أن يتطابق رقم الرمز ورقم المركز الاقتراعي مع الأرقام الموجودة في قاعدة البيانات. بعد تزويد الرموز الصحيحة، يتم إدراج معطيات "الاستمارة الأولى" الواردة في قاعدة البيانات الرئيسية .

يخضع موظفو إدراج المعطيات لتدريب من أجل عدم إدراج أي من المعطيات الواردة من المتصلين الذين لا يقدمون رقم الرمز الصحيح.

يشير السؤال الأساسي الأول إلى وقت إنشاء المركز الاقتراعي. أما المجموعة الثانية من الأسئلة، فتشير إلى موظفي المركز الاقتراعي الذين كانوا حاضرين حينذاك، وما إذا كانوا الموظفين المعيّنين، أم البديلين عنهم. تضم المجموعة الثالثة من الأسئلة لائحة تحقيق للتأكد من وجود معدّات التصويت اللازمة أو غيابها. أما معطيات المجموعة الرابعة، فتبيّن مدى اتباع الإجراءات الصحيحة عند إنشاء المركز. يحدّد القسم الخامس مندوبي الأحزاب الذين حضروا إلى المركز الاقتراعي، فيما يشير القسم الأخير إلى موعد بداية التصويت.

² تظهر هذه الاستمارات أفضل عناصر الاستمارات المستعملة في عدد من البلدان، لا سيّما البيرو ونيكاراغوا. يتضمّن الملحق 9-أ و 9-ب استمارات نيكاراغوا الأصلية، وهي تتضمن تعليمات عن منظّوعي الفرز السريع.

³ لا ترمي هذه الاستمارات إلى تقديم لائحة أسئلة نهائية. فيجب تكيفها بعض الشيء من أجل استيفاء الشروط في كل انتخابات. وتتوقّر بعض الأسئلة التي تعتبر مهمة كي تُضاف إلى أية انتخابات. فقد تقرر المجموعات مثلاً وضع سؤال في آخر الاستمارة، لسؤال المراقب عما إذا كانت النتائج في المركز الاقتراعي الموكّل إليه (أو إليها) "مقبولة" أو يجب "إعادة النظر فيها"؛ أو قد يُسأل المراقب تصنيف العملية الإجمالية في المركز الاقتراعي على مقياس يتراوح بين واحد وخمسة (واحد يعني "ممتازة" واثنان يعني "جيدة" وثلاثة يعني "محايدة" وأربعة يعني "سيئة" وخمسة يعني "غير مقبولة").

الاستمارة 1: تجهيز مركز الاقتراع	
الرمز	<input type="text"/>
مركز الاقتراع	<input type="text"/>
1. في أي وقت بدأ تجهيز مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
أ	قبل 6 صباحاً
ب	6-7 صباحاً
ج	7-9 صباحاً
د	بعد 9 صباحاً
هـ	لم يجهز
2. من كان الرئيس المسؤول عن إدارة مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
أ	أساسي
ب	بديل
ج	لا يوجد
3. عضو أول	
أ	ب
ج	ج
4. عضو ثاني	
أ	ب
ج	ج
5. هل كانت المواد الأساسية موجودة في مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
نعم	لا
إذا كان جوابك لا، اذهب إلى السؤال 6.	
إذا كان جوابك نعم، انتقل إلى السؤال 7.	
أجب بنعم أو بلا.	
أ. نعم	لا
قائمة المصوتين	
ب. نعم	لا
كل الاستمارات المطلوبة (ورقة التسجيل، البروتوكولات، دفاتر الشكاوى، إلخ.)	
ج. نعم	لا
صناديق الاقتراع	
د. نعم	لا
أوراق الاقتراع	
هـ. نعم	لا
حجرة التصويت	
و. نعم	لا
حبر غير قابل للمحي	
7. هل اتبعت الإجراءات الصحيحة؟ (ضع دائرة حول نعم أو لا)	
نعم	لا
إذا كان جوابك لا، اذهب إلى السؤال 8.	
إذا كان جوابك نعم، انتقل إلى السؤال 9.	
أجب بنعم أو بلا.	
أ. نعم	لا
تم احتساب أوراق الاقتراع قبل بدء التصويت.	
ب. نعم	لا
تم التأكد من أن صناديق الاقتراع فارغة قبل بدء التصويت.	
ج. نعم	لا
تم تجهيز حجرة التصويت للتأكيد على السرية.	
أي من مندوبي الأحزاب كان موجوداً؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
أ. نعم	لا
الحزب أ	
ب. نعم	لا
الحزب ب	
ج. نعم	لا
الحزب ج	
10. متى تم الإدلاء بالصوت الأول؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
أ	قبل 7 صباحاً
ب	7-8 صباحاً
ج	8 - 10 صباحاً
د	بعد 10 صباحاً
هـ	لم يتم التصويت

الاستمارة 2 (تابع)	
أي من مندوبي الأحزاب كان موجوداً أثناء عملية احتساب الأصوات في مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
16. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب أ
16. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب ب
16. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب ج
2. هل كان هناك أي مخالفات في عملية احتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 8.	
إذا كان جوابك لا، اذهب للسؤال 9.	
أجب بنعم أو بلا.	
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	احتوى الصندوق أوراقاً انتخابية أكثر من عدد المقترعين بعد التحقق من عددهم على قائمة التصويت.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	لم يراقب مندوبو الأحزاب/المراقبون فتح الأوراق الانتخابية وعدها.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	كانت الأصوات تحسب للمرشح غير المناسب.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	تم إفراغ الأوراق الانتخابية بطريقة خاطئة.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الأوراق غير المستعملة عُلِّمت وجمعت بطريقة غير قانونية.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	دفاتر التسجيل لم ترسل، والنسخات لم تسلّم لمندوبي الأحزاب/المراقبين.
18. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	مشاكل أخرى جديّة (اكتب ملاحظة وتقرير للمنسق المحلي.)
النتائج للرئيس	
19. <input type="checkbox"/> الأصوات <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الحزب أ
19. <input type="checkbox"/> الأصوات <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الحزب ب
19. <input type="checkbox"/> الأصوات <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الحزب ج
19. <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	ملغى (لا قيمة له وفارغ)
19. <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الأوراق الانتخابية المعترض عليها
19. <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	الأوراق الانتخابية الفاسدة
10. هل شكك أي حزب في النتائج؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> نعم	إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 11.
<input type="checkbox"/> لا	إذا كان جوابك لا، اذهب لنهاية الاستمارة.
أي حزب شكك بالنتائج؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
11. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب أ
11. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب ب
11. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الحزب ج

الاستمارة 2: التصويت والنتائج النهائية	
الرمز <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	
مركز الاقتراع <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	
1. هل توقفت عملية التصويت/حساب الأصوات في مركز الاقتراع هذا؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك نعم، بلغ عن الحادث عبر الهاتف.	
2. هل تمّ اتباع كلّ الإجراءات الصحيحة خلال التصويت؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك لا، اذهب للسؤال 3.	
إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 4.	
أجب بنعم أو بلا.	
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	قام الموظفون بشرح إجراءات التصويت.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	تسلّم كلّ مقترع ورقة انتخابية واحدة ثمّ أسقطها.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	كلّ الأشخاص الذين يحملون بطاقات انتخابية سمح لهم بالتصويت.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	سُمح لكلّ الأشخاص الموجودين على قائمة المقترعين بالتصويت.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	منع كلّ الأشخاص الذين لا يملكون بطاقة انتخابية أو لم يردوا على قائمة المقترعين من التصويت.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	في الوقت الذي أعطيت فيه الأوراق الانتخابية للمقترعين، تم التأكد من أسمائهم على قائمة التصويت وأخذت بصماتهم.
13. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	مشاكل أخرى جديّة (اكتب ملاحظة وتقرير للمنسق المحلي.)
4. متى تمّ البدء باحتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
<input type="checkbox"/> أ قبل 6 مساء	<input type="checkbox"/> ب 6-8 مساء
<input type="checkbox"/> ج بعد 8 مساء	
ما عدا الموظفين في مركز الاقتراع، من كان موجوداً أثناء احتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
15. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	مندوبو الأحزاب
15. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	المراقبون
15. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	المقترعون
15. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	الشرطة
15. <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	آخرون

من الأسهل توضيح تطبيق مبادئ طرح السؤال عبر الاستعانة بمثال:

إفترض أن المراقبين يودون معرفة إن كانت المراكز الاقتراعية قد فتحت في الوقت المحدد في اليوم الانتخابي. تتمثل إحدى الإمكانيات المتوقعة لاكتشاف ذلك عبر طرح السؤال كما في الصيغة "أ".

الصيغة أ: "هل فتح المركز الاقتراعي الذي تراقبه أبوابه في الوقت المحدد صباح اليوم الانتخابي؟"
 نعم لا

غير أن طريقة طرح هذا السؤال تثير مشاكل عدة. أولاً، لا شك في أن المراقبين سيفكرون باحتمالات عدة حول الوقت المناسب لاعتبار المركز "مفتوحاً". هل يُعدّ المركز الاقتراعي "مفتوحاً" عند حضور موظفي الانتخابات كلهم؟ هل يُعدّ "مفتوحاً" لدى حضور موظفي الانتخابات ومندوبي الأحزاب وبعد تجهيز المعدات كافة؟ أم يُعدّ المركز "مفتوحاً" لدى تصويت أول ناخب؟ أضف إلى ضرورة توضيح ما نعنيه بعبارة "في الوقت المحدد"؟ ففي حال "فتح" المركز الاقتراعي الساعة 6:00 صباحاً، وصوت أول ناخب الساعة 6:25 صباحاً، هل نعتبر أن المركز الاقتراعي قد "فتح في الوقت المحدد" حقيقة؟

تُسبب الاختلافات في استيعاب هذه المفاهيم مشاكل على مستوى الصلاحية والموثوقية. ففي حال اختلاف المراقبين في تفسيرهم لمعنى "في الوقت المحدد"، وفي حال ترك الخيار للمراقبين ليقرروا ما تعنيه عبارة "في الوقت المحدد"، سيتوصلون إلى إجراءات لا يمكن الوثوق بها. أمّا الصيغة "ب" المتعلقة بالسؤال نفسه، فهي طريقة أكثر صلاحية وموثوقية، ويمكن إيلاؤها المزيد من الثقة لطرح السؤال نفسه.

الصيغة ب: "متى صوت أول ناخب في المركز الاقتراعي؟"
 قبل 7:00 بين 7:00 و 8:00
 بعد 8:00 لم يفتح.

تتمتع الصيغة الثانية لطرح السؤال بنواح إيجابية عديدة:

- أولاً، تخفف طريقة طرح السؤال هذه من الغموض الذي يكتنف السؤال عن وقت افتتاح المركز الاقتراعي، كما تقدّم إلى المراقبين مبدأ توجيهياً لتحديد المقصود بعبارة "في الوقت المحدد". من هنا، لا يحتمل هذا السؤال الثاني التباساً تصورياً وبالتالي تكون طريقة طرحه صحيحة.

- ثانياً، بما أن فئات الإجابة تتنوع مع الوقت، يمكن أن يحلل المراقبون توزيع "أوقات الافتتاح" التي من شأنها أن تكشف عن نطاق إدارة المشاكل المتعلقة ب"افتتاح" المراكز الاقتراعية. تسمح هذه الفئات بتفاوت الإجابات بشكل مهم، ويمكن بالتالي استيفاء شرط "اختبار الإفادة". أضف إلى أن فئات القياس واضحة؛ فلا مجال لإدلاء المراقبين بتأويلاتهم الخاصة حول ما هو "متأخر" أو "مبكر"، وبالتالي يعتبر القياس موثقاً به. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن فئات الأجوبة في الصيغة "ب"، من السؤال المعني، تحترم قواعد القياس التالية: شمولية الفئات وحصرتها المشتركة.

- ثالثاً، تزوّدنا صيغة السؤال الثانية بمعلومة إضافية مهمّة، فإنّها تعلمنا أيّ مركز من المراكز الاقتراعية لم يفتح أبوابه قط.

للمثل أعلاه استثناء واحد: فلا يشكل القلق حول الافتتاح المتأخر ضماناً لتنظيم إداريّ وحسب، بل إنّه مؤشر حصول الناخب المحتمل على فرصة حقيقية للتصويت أيضاً. لا يقيس الافتتاح المتأخر حرمان أحد الناخبين من التصويت، نتيجة لهذه المشكلة. فإنّ المراقب الذي يقف خارج المركز الاقتراعي ويحدّد عدد الأشخاص الذين تركوا الصف، بسبب طول مدة الانتظار، قد يقيس نسبة الذين حرّموا من التصويت بشكل أفضل. لا بل إنّ هذا المؤشر نفسه لا يتطرق إلى إمكانية عودة هؤلاء الأشخاص لاحقاً. تلك هي أنواع المشاكل التي يجب مناقشتها لدى تصميم نظام المراقبة واستمرارها.

تحليل معطيات نوعيّة

إنّ تحليل المعطيات ضمن فترة زمنيّة قصيرة ليست بالمسألة السهلة. على محلي المعطيات أن يباشروا بالإعداد لعملهم عادةً، قبل بدء موعد الانتخابات بكثير، من خلال:

- جمع المعلومات المتصلة بالانتخابات؛
- تطوير مخطّط واضح حول اليوم الانتخابي؛
- إنشاء هيكل برنامج حاسوبي لتقديم الرسوم البيانية؛ و
- وضع بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي يتوصل إليها فريق التحليل.

الإعداد الذي يسبق الانتخابات

خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، يجمع المحللون أنواعاً مختلفة من المعلومات المتعلقة بالانتخابات، تساعد في تفسير البيانات النوعيّة.

إن أكثر البيانات الانتخابية فائدةً،

نموذجياً، هي تلك

المتعلقة بانتخابات

سابقة (عند توفرها).

البيانات المتعلقة بالانتخابات

إن أكثر البيانات الانتخابية فائدةً، نموذجياً، هي تلك المتعلقة بانتخابات سابقة (عند توفرها)، خاصة من الانتخابات التي تسبق المراقبة الحاليّة مباشرةً. يجب الأخذ بعين الاعتبار مثلاً معدل مشاركة الناخبين في الانتخابات. يشير معدل مشاركة الناخبين إلى مستويات مشاركة المواطن في اليوم الانتخابي؛ فمشاركة المواطن تمثّل قياساً مهمّاً لصحة العمليّة الانتخابيّة. لكن ما السبيل لمعرفة إن كان معدل المشاركة في الانتخابات "عالياً" أو "منخفضاً بشكل استثنائي"؟ هناك نوعان على الأقل من المقاييس المفيدة لإجراء هذه الأنواع من التقييمات. يعتمد المقاييس الأكثر وضوحاً على توثيق التاريخ الانتخابي الحديث في البلد. هل كانت نسبة مشاركة الناخبين "منخفضة بشكل استثنائي" في الانتخابات الحالية لدى مقارنتها مع مستويات معدل المشاركة في الانتخابات السابقة، أو مع انتخابات وطنيّة أخرى في الماضي القريب؟ قد تكشف المقارنات بين المقاييس الدوليّة عن فائدتها أيضاً، غير أنه يجب إجراء هذه المقارنات بحذر لأنّ القواعد الانتخابيّة تؤثر إلى حدّ كبير على مستويات معدل مشاركة الناخب في الانتخابات. يفوق معدل المشاركة في الانتخابات في البلدان ذات التمثيل النسبي، نموذجياً، تلك التي تعتمد الأنظمة الانتخابيّة ذات الأغلبية. يجب أن تأخذ أيّة مقارنة

دولية عناصر مماثلة، كالقواعد الانتخابية، في الحسبان. كما قد توفّر الانتخابات السابقة بيانات قياسية مفيدة، لتفسير "الارتفاع الاستثنائي" لعدد الأوراق الانتخابية المعترض عليها أو المخالفات الأخرى. تحفظ معظم اللجان الانتخابية سجلات عن الانتخابات السابقة، ويجب توفّر هذه السجلات بشكل علني.

لا بدّ من أن يطوّر
المحلّون سلفاً خطة
واضحة.

يشمل الإعداد الذي يسبق الانتخابات أيضاً جمع المعطيات من المنظمات الدولية التي تقوم بمراقبة العمليات الانتخابية. من الأرجح أن تكون هذه المنظمات قد شاركت في مهمّات مراقبة، أو عاونت منظمات أهلية في إجراء المراقبات. انطلاقاً من ذلك، تحفظ بعض هذه المنظمات سجلات عن مشاركتها السابقة، ويمكن أن توفّر الملقات المحفوظة الخاصة بها معطيات مفصلة حول الانتخابات.

خطة واضحة

لا بدّ من أن يطوّر المحلّون سلفاً خطة واضحة تتطرق إلى الجوانب التالية: كيف سيتعاون بالضبط مع معطيات المراقبين عندما تبدأ بالوصول خلال اليوم الانتخابي؟ أيّ أجزاء من مجموعة المعطيات سيتمّ فحصها أولاً؟ وفق أيّ ترتيب سيتمّ تحليل المعطيات؟ هل يعلم المحلّون تماماً كيفية التصرف إذا ما أشارت النتائج إلى وجود بعض المشاكل؟ ما هي المشاكل التي من المرجح أن تطرأ في اليوم الانتخابي؟ كيف سئحل؟ لا يجب ترك هذه الأسئلة إلى حين بدء اليوم الانتخابي، بل يجب مناقشتها سلفاً مع المسؤولين من أجل عرض النتائج على الجمهور. تنصّ الخطوة الأهمّ على استبعاد أكبر قدر من "المفاجآت".

استعمال الرسوم البيانية

في العديد من
الحالات، تطبع
الصحافة المكتوبة بكل
بساطة النتائج
الصادرة عن
مجموعات المراقبة
بشكل رسوم بيانية.

وفق الخطوة التالية، يترتّب على المحلّين التخطيط لكيفية استعمال الرسوم البيانية. فإنّ عرض المعطيات بواسطة الرسوم يسهّل من وصول صدى المراقبات إلى الإعلام والجمهور. في العديد من الحالات، تطبع الصحافة المكتوبة بكل بساطة النتائج الصادرة عن مجموعات المراقبة بشكل رسوم بيانية. فإنتاج الرسوم التي يسهّل على المستخدم استعمالها يحلّ مشكلتين. فهو يجنّب الصحافة إنتاج الرسوم البيانية الخاصة بها، ويقلّص بالتالي فرص ظهور الأخطاء أثناء عرض النتائج.

يستغرق إنتاج الرسوم البيانية الكثير من الوقت؛ ولا يمكن ألا يلاحظ المرء كيف تنشأ الخلافات حول الطريقة الفضلى لعرض النتائج. ومثلما يترتّب على رئاسة المنظمة الإعداد سلفاً لمخططات تمهيدية حول شكل بيان نتائج اليوم الانتخابي، على فريق التحليل أن يعدّ مسبقاً بدوره "هيكل" البرنامج الحاسوبي لعرض الرسوم البيانية. من الضروري أن يعكس هذا "الهيكل" الاختيارات التي اتخذت حول الشكل، فيتطرق إلى مسائل كالتالية: هل ستعرض معطيات الأسئلة الرئيسية بواسطة المخططات البيانية المستطيلة (BAR CHARTS)؟ هل ستعرض باستعمال الرسوم البيانية الدائرية (PIE CHARTS)؟ أو هل سيتمّ اللجوء إلى الجداول الرقمية؟ هل ستتضمن الرسوم البيانية رمز المنظمة؟ كيف سيتمّ تصنيف كلّ واحد من الرسوم البيانية أو الجداول أو تعريفها؟

قد تبدو هذه الأسئلة عديمة الأهمية، غير أنه من الضروري الإلغاء المسبق لأكثر قدر ممكن من الأمور التي قد تتسبّب بنشوء خلافات خلال اليوم الانتخابي، وبوقت ضائع. لقد أحرزت الخلافات المماثلة المؤتمرات الصحافية وأدت إلى فوات

فرص الظهور في الإعلام. يساعد الإعداد المُسبق في تفادي المشاكل المماثلة. والأهم من ذلك إنه يوفر الوقت في اليوم الانتخابي، ويستبعد احتمال ارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تفسد مصداقية مراقبي الانتخابات.

إنشاء بروتوكول لليوم الانتخابي

على المحللين أن يستعدوا لليوم الانتخابي بدورهم، من خلال وضع بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي توصل إليها فريق التحليل. يمكن أن يقلص هذا البروتوكول من احتمال الاحتكاك خلال اليوم الانتخابي مع رؤساء عملية الفرز السريع، ويجنب الأخطاء كالإرغام على إصدار المعطيات مسبقاً. يجب أن يتطرق البروتوكول بوضوح إلى الأسئلة التالية: كيف ومتى وإلى من سيبلغ المحللون نتائج التحليل في اليوم الانتخابي؟ تحتاج هذه القضايا إلى المناقشة والاتفاق عليها قبل اليوم الانتخابي.⁴

على المحللين أن يضعوا بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي توصل إليها فريق التحليل.

لا يفهم الرؤساء السياسيون في المنظمات المدنية بشكل دائم ودقيق ما يستلزمه تحليل بيانات مراقبة اليوم الانتخابي، لا بل إنهم يملكون توقعات خاطئة عن الأمر. ولا ننسى الضغوطات الاستثنائية التي تحيط بعمليات اليوم الانتخابي. فيضع منظمو الفرز السريع لضغوط خارجية، بهدف إصدار النتائج في أقرب وقت ممكن. ويتأتى الضغط عن مصادر عديدة تشمل: الإعلام ومجموعات المراقبة الدولية وممثلي البلدان المانحة والأحزاب السياسية وحتى اللجنة الانتخابية. أما القيود التي يواجهها المحلل فهي استغراق البيانات وقتاً للوصول، وإدراجها قبل أن يتمكن من تحليلها. بالإضافة إلى أن المحللين يحتاجون إلى المقدار الكافي من البيانات لإجراء تحليل يمكن الوثوق به. في حال إذعان الرؤساء للضغوط الممارسة، وإعلانهم عن تصريحات سابقة لأوانها، قد يفقدون للدقة مما يؤدي بهم إلى عواقب وخيمة للغاية.

الخطوات المتبعة في تحليل البيانات النوعية

يمرّ تحليل البيانات النوعية خلال اليوم الانتخابي عادة بثلاث خطوات منفصلة:

- مسح البيانات - تحديد العلامات التي تشير إلى حصول خطأ ما.
- البحث عن مخططات نظامية - تحديد كيفية توزيع المشاكل: بشكل عشوائي أم تكثيفي.
- تحديد أثر المشاكل - تحديد ما إذا كانت المشاكل تخلف أثراً على النتائج، وتتحيز إلى أيّ من الأحزاب أو المرشحين.

مسح البيانات

يبدأ تحليل البيانات النوعية عادة بمسح البيانات عامة، وتحليل توزيع الإجابات عن كلّ سؤال في مجموعة البيانات النوعية. تكمن المهمة هنا في تحديد الأجوبة التي تشير إلى خللٍ ما. يجب تذكر أنّ القانون الانتخابي والأنظمة الإدارية التي تحدّد إجراءات اليوم الانتخابي قد صاغت الأسئلة كافة في مخططات تمهيدية، وأبلغت عنها إلى حدٍ كبير. نتيجة لذلك، تشير الأجوبة المستعرضة عن كلّ سؤال إذا تمّ احترام هذه الأنظمة، أم أنّه قد تمّ كشف بعض المشاكل.

⁴ راجع الفصل الثامن، "اللعبة النهائية"، لمناقشة تطوير بروتوكول مشاطرة داخلية وإصدار نتائج الفرز السريع واتباعه.

لنأخذ مثلاً أجوبة السؤال الأول في الاستمارة الأولى المبيّنة أعلاه. تتيح فئات الأجوبة عن السؤال المطروح حول "إنشاء المركز الاقتراعي" إعطاء أربعة أجوبة. يشير توزع الأجوبة على الفئات الثلاث الأولى إلى نسبة إنشاء المراكز. ففي الانتخابات التي تتمتع بتنظيم جيد، يسود توقع بأن معظم المراكز الاقتراعية ستنشأ قبل الساعة 7:00 صباحاً، في حال كان التصويت يبدأ عند الساعة 7:00 صباحاً. أما إن فتحت نسبة كبيرة من مراكز الاقتراع أبوابها بين الساعة 7:00 صباحاً والساعة 9:00، فقد يعتبر توقيت إنشائها "متأخراً" غير أنه لن ينطوي على مشكلة، في حال سُنحت الفرصة للجميع في هذه المراكز الاقتراعية بالتصويت، وفي ظل غياب المشاكل الأخرى. أما الحالات التي تنطوي على مشاكل أكبر، فهي تلك التي يبلغ فيها المراقبون عن "عدم إنشاء" المركز الاقتراعي. حينذاك، قد تُحرم أعداد لا بأس بها من الناخبين من الاقتراع ما لم تقدّم السلطات الحلول الاستثنائية. تتطلب هذه الحالات من المحللين المزيد من التحقيق.

يترتب على المحللين الإبلاغ عن توزيع الأجوبة على الفئات كافة، وتحديد أيّ من المراكز الاقتراعية لم يفتح أبوابه بالضبط، وإرفاق لائحة بمراكز الاقتراع التي لم تفتح أبوابها مع تقرير توزيع أوقات الافتتاح. أما السبب وراء إرفاق هذه اللائحة بالتقرير الذي يتناول المراكز حالة حالة، فيصبح أوضح من خلال الخبرة. حين يُبلغ الجمهور أن 4 بالمئة من مراكز الاقتراع مثلاً لم تفتح أبوابها، يطرح الإعلام عادة سؤالين: أيّ مراكز هي؟ لم تفتح أبوابها؟ يمكن الإجابة عن السؤال الأول من خلال تقديم التقرير المرفق. أما السؤال الثاني فتصعب الإجابة عنه في التقرير الأولي، ولكن يتضمّن الجواب على الأقل: "إننا في صدد التحقق من الأمر". قد تكشف المعلومات المحلية أنّ المركز الاقتراعي لم يُنشأ بسبب قلة الناخبين المسجلين فيه، وضمّه إلى مركز اقتراعي تسجل فيه أيضاً قلة من الناخبين. طالما أنّ الناخبين كافة يحظون بفرصة حقيقية للتصويت، ما من سبب يدعو إلى الجزم بأن المشكلة كانت كافية لإثارة الشبهات حول عدالة الانتخابات. إنّ البيانات المتعلقة بالانتخابات، أي تلك التي تُجمع قبل اليوم الانتخابي مهمة للغاية. فيفضلها، يمكن القول إن كانت مستويات عدم إنشاء المراكز أعلى من مستويات الانتخابات السابقة، أو أدنى منها.

يجب اتباع الإجراءات نفسها لكلّ سؤال. إليك حالة أخرى. تتعلق الأسئلة من 6أ إلى 6و في الاستمارة الأولى بتوفر المعدات في المركز الاقتراعي. تستوجب معظم القوانين الانتخابية توفّر هذه المعدات في المركز. يترتب على المحلل بالتالي مسح البيانات للبحث عن أية حالة لا تستوفي هذه المعايير، مع ضرورة تحديد هذه الحالات. ينطبق الأمر نفسه على أجوبة السؤال 10 حول الوقت الذي جرى فيه التصويت الأول. في حال كان الجواب المتعلق بوقت دسّ الورقة الانتخابية الأولى: "لم توضع قط"، يسجل المراقب أنّ أحداً لم يصوت، ممّا يشير إلى مشكلة خطيرة في المركز الاقتراعي. أما الخطوة الثانية فتستوجب المزيد من التحليل.

البحث عن أنماط نظامية

تشير إجراءات الخطوة الأولى إلى أيّ خطبٍ، وتحدّد مواضع الخطأ في حال حصوله، ومدى المشكلة المحتمل. أما الخطوة الثانية فتشمل بشكل أساسي بحثاً عن أنماط نظامية. تبدأ هذه الخطوة ببحث إحصائي عن أنماط الانتظام وعدم الانتظام، بالنسبة للحالات التي حددها تحليل الخطوة الأولى على أنها "حالات منطوية على مشكلة". ولا ننسى أنه إذا توزعت الحالات المنطوية على مشكلة بشكل عشوائي وعلى مقياس صغير، فالأرجح أن يعود سبب المشاكل حينئذٍ إلى مجرد خطأ بشري. لكن يجب تحديد هذا الأمر بشكل نظامي، ومن خلال طريقتين. فلا بدّ من التحديد أولاً ما إذا كانت الحالات المنطوية على مشاكل مُجمّعة في منطقة واحدة من البلد، من خلال القيام بجدولة تقاطعة لهذه الحالات كافة، وفقاً للمناطق في البلد وداخلها، ووفقاً للمقاطع التي تتألف منها.

إذا توزعت الحالات المنطوية على مشكلة بشكل عشوائي وعلى مقياس صغير، فالأرجح أن يعود سبب المشاكل حينئذٍ إلى مجرد خطأ بشري.

في حال تمركز الحالات التي تنطوي على مشكلة في عاصمة البلد مثلاً، أو في منطقة معينة، يجب عندها اكتشاف الأسباب التي أدت إليها. قد يعني تمركز هذه الحالات وجود مشكلة إدارية في مقاطعة معينة. عندئذٍ، من المفيد إنذار فريق الطوارئ عن المشكلة، والاتصال بالمشرفين الإقليميين ومشرفي البلدية التابعين لمجموعات المراقبة، من أجل الحصول على معلومات محلية بخصوص سبب نشوء هذه المشاكل. يحتلّ عادة المشرفون الإقليميون ومشرفو البلديات المركز الأفضل للوصول إلى أساس مشكلة محددة - لأنهم على اتصال بالمراقبين المحليين ومسؤولي لجنة الانتخابات المحليين.

خلال المباشرة بهذه التحقيقات المحلية، على المحللين متابعة تحليل المعطيات عبر إجراء جدول بالحالات التي تنطوي على مشكلة، بالتقاطع مع سائر الأجوبة الأخرى عن الأسئلة في الاستمارات النوعية. هذه الاستراتيجية مهمة لأنها تسلط الضوء على مظهر مشاكل هذه الحالات وعمقها. فعلى سبيل المثال، في حال "عدم إنشاء" المركز الاقتراعي (السؤال 1، الإجابة هـ) يستنتج القارئ أنّ الناس لم يتمكنوا من التصويت (السؤال 10، الإجابة هـ). إنّ الجدولة المتقاطعة لهاتين المجموعتين من الأسئلة كافية للحسم بشكل نهائي إن كانت هذه الحالة واردة فعلاً.

قد يعني تمركز الحالات المنطوية على مشاكل وجود مشكلة إدارية في مقاطعة معينة. يحتلّ عادة مشرفو المقاطعة أو المنسقون المركز الأفضل للوصول إلى أساس مشكلة محددة.

بفضل تدقيق الجدولة المتقاطعة، يستطيع المحلل تحديد ما إذا كانت معظم المشاكل في معظم الفئات تتمركز ضمن المراكز الاقتراعية عينها. هذه خطة استقصاء دقيقة. مرةً أخرى، سوف نستعين بمثال لمساعدتنا في توضيح هذه النقطة. إذا تناول المحلل الحالات المنطوية على مشكلة حيث "لم يجر إنشاء" المراكز الاقتراعية (السؤال 1، الإجابة هـ)، ونظّم جدولاً بها بالتقاطع مع إجابات الأسئلة 2 إلى 4، والأسئلة 6أ إلى 6و المتعلقة بحضور مسؤولي المركز الاقتراعي، وتوقّر المعدّات الانتخابية، ستسمح النتائج عند ذاك باستبعاد بعض الأسباب وراء عدم إنشاء المراكز الاقتراعية، أو عزلها. فإذا وجد المحلل، في معظم حالات عدم إنشاء مراكز الاقتراع، أنّ الإجابة عن الأسئلة 6أ-6و هي دائماً "كلا" (لم تكن المعدّات متوفرة)، فيما الأجوبة عن الأسئلة 2-4 تمثلت باختيار الحرف "أ" (حضور موظفي المركز الاقتراعي المعيّنين كافة)، قد يستنتج هذا المحلل أنّ غياب موظفي المركز الاقتراعي لم يتسبّب بعدم إنشاء المركز، بل غياب المعدّات الانتخابية الكاملة هو السبب الأكثر ترجيحاً. يجب أن يتبلّغ المنسق الإقليمي لمجموعة المراقبة هذه النتيجة، فيطلب منه

التحقق من سبب عدم وصول المعدات إلى المراكز الاقتراعية المذكورة.

قد يكشف التحليل النقاب عن مشكلة إدارية، مثلما حصل في المثل المذكور أعلاه. يجب أن تندرج هذه النتائج ضمن تقرير مجموعات المراقبة. من ناحية أخرى، قد تكشف المعلومات الصادرة عن المنسق المحلي أنّ مراكز الاقتراع التي لم يجر إنشاؤها لا تمثل مشكلة إطلاقاً. أما الأسباب التي حالت دون إنشاء المركز الاقتراعي فقد تكون أسباباً إدارية حساسة. وقد تكشف المعلومات المحلية أنه لم يجر إنشاء المركز الاقتراعي، لأنّ قلة من الناخبين سجلوا فيه، فتم ضمّه إلى المركز الاقتراعي التالي الذي سجل فيه قلة من الناخبين أيضاً. في مطلق الأحوال، طالما أنّ الناخبين قد حظوا بفرصة حقيقية للتصويت، ما من سبب للجزم بوجود مشكلة.

يجب أن يكون المحلّل

مستعداً للمزج بين

المعلومات المحلية

والمعلومات الصادرة

عن مجموعة البيانات

النوعية.

رغم ذلك، قد يحدّد منسق البلدية التابع لمجموعة المراقبة أنّ المعدات (أو أوراق الاقتراع مثلاً) لم تسلّم إلى المركز الاقتراعي في العينة التي سيجرى عليها الفرز السريع، كما أنها لم تسلّم إلى أيّ من المراكز الاقتراعية الأخرى الكائنة في المنطقة المحيطة. يكشف تحليل مخططات التصويت السابقة أنّ الناخبين في هذه المنطقة يتعاطفون مع حزب سياسي معين، ممّا يشير إلى تمييز سياسي متعمّد يؤثر على الانتخابات المحلية، أو يشكل جزءاً من منحى وطني.

لذلك يجب أن يكون المحلّل مستعداً للمزج بين المعلومات المحلية والمعلومات الصادرة عن مجموعة المعطيات النوعية، خلال تأويل الدليل النوعي.

تحديد أثر المشاكل

في الخطوة الثالثة، يُحدد المحللون أثر "المشاكل". فيطرحون السؤال التالي: هل يترك مدى المشاكل ومقاييسها، المحددة في الخطوتين الأولى والثانية، أثراً نظامياً و/أو مادياً على أيّ حزب سياسي أو مرشح معين؟

تشكل البيانات الواردة في التقارير النوعية جزءاً من مجموعة البيانات نفسها المتعلقة بعملية الفرز السريع. بما أنّ البيانات النوعية وبيانات الفرز السريع مُدمجة في مجموعة البيانات ذاتها، يمكن تحديد إن كانت المشاكل النوعية متعلقة بنتائج الفرز السريع نظامياً. وقد تمثل الجدولة المتقاطعة للنتائج النوعية مع نتائج الفرز السريع الموادّ من الاستمارة الأولى والثانية. ولعلّ السبيل إلى توضيح المنطق الأساسي يكمن في مثال بسيط.

تمثل الشفافية سمة أساسية من سمات الانتخابات الديمقراطية، كما ترمي القواعد الانتخابية- التي تسمح لمندوبي الأحزاب بالحضور إلى مراكز الاقتراع- إلى المساعدة في توفير الشفافية. يفترض بالمندوبين الذين يمثلون الأحزاب المتنافسة أن يؤدّوا دور المتحقق من شفافية إجراءات المركز الاقتراعي، نظرياً، بما في ذلك عملية الفرز. في الواقع، يظهر في معظم العمليات الانتخابية حزبان أساسيان على الأقل، مع فرصة معقولة للفوز بالانتخابات لكلّ منهما، غير أنّ بعض الأحزاب منظمة بشكل أفضل من غيرها. يحقّ للأحزاب كافة أن تحظى بمندوبين عنها حاضرين في مراكز الاقتراع، لكنّها لن تتمتع كلّها بالقدرة التنظيمية التي تحوّلها وضع مندوبين عن الحزب في كلّ مركز اقتراعي

من أجل مراقبة الفرز السريع. يمكن الاعتبار بأن الفرز السريع يتميز بالشفافية" في أي مركز اقتراعي عندما يكون المندوبون الذين يمثلون حزبين سياسيين مختلفين ومتنافسين، على الأقل، حاضرين وبإمكانهم مراقبة استخراج الأوراق الانتخابية من الصناديق الاقتراعية فعلياً، وتحديد فرزها وتسجيل النتائج.

من خلال المزج بين المعطيات النوعية ومعطيات الفرز السريع الرقمية، يمكن تقييم مسألة الشفافية نظامياً. تشير الأسئلة 6-16-ج في الاستمارة الثانية والأسئلة 9-أ-ج في الاستمارة الأولى إلى مندوبي الأحزاب الذين كانوا حاضرين، وكما تحدّد المراكز الاقتراعية حيث تواجدوا. أما الأسئلة 9-أ-9 و فتشير إلى نتائج التصويت. من خلال المعطيات النوعية، يمكن أن يحدّد المحللون أولاً، وبشكل دقيق، في أي مركز اقتراعي حضر أقلّ من مندوبين عن الأحزاب، كما يمكنهم أن يحدّدوا نتيجة الفرز السريع في المركز الاقتراعي.

من خلال المزج بين

البيانات النوعية

وبيانات الفرز السريع

الرقمية، يمكن تقييم

مسألة الشفافية

نظامياً.

تسمح هذه المقاربة بتحديد الإجابة عن أسئلة مهمّة: هل كانت نتائج التصويت في المراكز الاقتراعية التي حضر فيها أقلّ من مندوبين عن الأحزاب مختلفة، بشكل نظامي، عن النتائج الصادرة في المراكز الاقتراعية حيث حضر مندوبان أو أكثر؟ هل حصل المرشح الرئاسي "أ" على أصوات في المراكز الاقتراعية حيث كان مندوب الحزب "أ" هو الحاضر الوحيد؟ في حال وردت الإجابات عن هذه الأسئلة "نعم"، فيجب التحقق من البيانات عندئذٍ بشكل أعمق. قد تعود هذه النتيجة، بكلّ بساطة، إلى أنّ الحزب "أ" يحظى بشعبية أكبر في هذه المنطقة من البلاد. وبالتالي لا تعني هذه النتيجة حصول غش بالضرورة. لذا يجب تحليل البيانات بشكل أفضل، من أجل تحديد ما إذا كانت النتيجة عينها قد انطبقت على المركز الاقتراعي في المنطقة/ المقاطعة نفسها حيث حضر مندوبان أو أكثر إلى المركز الاقتراعي. فضلاً عن أنّ التحليل يسمح بتحديد: (1) ما هو عدد المراكز الاقتراعية في العينة التي حضر فيها أقلّ من مندوبين عن الأحزاب؛ (2) ما هو حجم "حصّة" التصويت (في حال توفّرها) للحزب "أ" حيث يشكّل مندوبو الحزب "أ" المندوبين الحاضرين الوحيدين؛ و (3) هل خلف حجم هذه الحصّة أثراً على نتيجة الانتخابات الإجمالية.⁵

يمكن التعرف إلى المسألة العامة المتعلقة بكيفية استخدام المزج بين النتائج النوعية ونتائج الفرز باللجوء إلى حالة "الشفافية". كما يمكن استعمال النوع نفسه من التحليل الموحد مع عدد من عمليات المزج الأخرى. فيتحقّق المحللون، على سبيل المثال، من تأثير عدم انتظام نتائج الفرز السريع (الاستمارة الثانية، السؤال 2). ينطبق المبدأ ذاته عندما يعترض أحد الأحزاب على النتائج الواردة من مركز اقتراعي (الاستمارة الثانية، السؤال 10). في هذه الحالة يحدّد المسؤول، نظامياً، إن كانت كافة الاعتراضات أو معظمها صادرة عن الحزب.⁶

⁵ إن حجم العينة مهم جداً هنا. في حال كانت العينة الوطنية صغيرة مع هوامش خطأ كبيرة نسبياً، يستحيل إجراء هذا النوع من التحليل بدرجة كبيرة من الثقة، كما أنّه لن يتمّ حتى الكشف عن بعض المشاكل.

⁶ توفّر المعطيات النوعية قاعدة سليمة مُستخلص منها استنتاجات حول صرامة المشاكل التي جرى تحديدها، أو أهمية غياب المشاكل الكبيرة. لكن يجب أن تبقى الأحزاب حذرة لدى الإجهار علناً عن المشاكل التي تمّ تحديدها، وأثرها المحتمل على النوعية الإجمالية لعمليات اليوم الانتخابي. يجب صياغة التصريحات أو التقارير بتأن كي لا تتمّ المغالاة في تقدير أهمية البيانات النوعية. للمزيد من المعلومات حول التصريحات العامة، راجع الفصل الثامن، "اللعبة النهائية".



ركّزت النقاط الأساسية التي تمّ التشديد عليها في هذا الفصل على تصميم الجزء النوعي من المراقبة وتحليله. يمكن تلخيص أهمّ النقاط على النحو التالي:

1. هناك أسباب قويّة تدفع مجموعات المراقبة إلى إيلاء انتباه شديد للتحضيرات التي تسبق إجراء مراقبة نوعيّة، تكمل جمع البيانات حول نتائج التصويت في عملية الفرز السريع.

2. المراقبات النوعيّة نظاميّة جدًّا، ويمكن الوثوق بها بدقة، لأنها تستعمل المنهجية العامة عينها وتستعين بمراقبين كالمراقبين يجمعون نتائج التصويت في الفرز السريع.

3. يجب أن يبدأ تصميم الاستثمارات النوعيّة بمعرفة واضحة للقواعد التي تحدّد إدارة الانتخابات. يجب أن يصمّم فريقٌ بنية الاستثمارات النوعيّة، على أن يضمّ المنسق بين المتطوّعين، ومدربًا، وخبيرًا في القانون الانتخابي، ومحلل معطيات، بالإضافة إلى المدير التنفيذي أو عضو من مجلس الإدارة.

4. يجب أن تكون الاستثمارات النوعيّة قصيرة كما يجب إثبات بعض المبادئ لضمان فائدة الاستثمارات، وتوفيرها البيانات الموثوق بها والصالحة.

5. يجب أن يبدأ الإعداد للتحليل النوعي مع جمع المعطيات المتعلقة بالانتخابات، قبل اليوم الانتخابي بكثير.

6. يتعيّن على المحللين وضع مخطّط تحليل قبل اليوم الانتخابي. يتضمّن هذا المخطّط إنشاء رسوم بيانيّة واختبارها وتطويرها، كما يجب الموافقة عليه قبل اليوم الانتخابي؛ بالإضافة إلى وضع بروتوكولات تحدّد كيف ومتى وللمن يوزّع فريق التحليل نتائج التحليل، قبل اليوم الانتخابي.

7. يجب توزيع تحليل البيانات النوعيّة على ثلاث مراحل تتضمّن: مسح البيانات الأساسية والبحث عن المشاكل النظاميّة وتحليل إمكانية تأثير المشاكل المحدّدة في التحليل النوعي تأثيراً مادياً على التصويت.

